الأحكام القضائية وأثرها على نجاح الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في شركات البناء والأشغال العمومية دراسة استطلاعية

Judgments and their impact on the success of the partnership between the public sector and the private sector in construction companies and public works

مصطفى سحنون [1] ، عبد القادر بريش [2]

[1] المدرسة العليا للتجارة– القليعة ، **etd_sahnoune@esc-alger.dz**

[2] المدرسة العليا للتجارة، القليعة ، **dr.baek@gmail.com**

تاريخ الاستلام: 2019/08/14 *تاريخ القبول: 2019/10/05* *تاريخ النشر: 2019/11/18*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة الآثار السلبية التي تحدثها الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة شركات البناء والأشغال العمومية على نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص بقطاع البناء والأشغال العمومية ، ولتحديد العلاقة تم توزيع إستبيان شمل عدداً من شركات القطاع وموظفي وإطارات مديرية الأشغال العمومية لولاية الأغواط، وبتحليل البيانات بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS 24 كشفت النتائج وجود تأثيرات هامة للأحكام القضائية على نجاح هذه الشراكة بالقطاع، وهو ما يجعل بالدراسة توصي بضرورة التعريف وتوعية شركات القطاع بمختلف المسؤوليات والإلتزامات الملقاة على عاتقهم مع ضرورة تبني نظم الحوكمة والرقابة والتدقيق لتخفيض مخاطر التقاضي الناشئة عن تلك التعاقدات.

الكلمات المفتاحية: الشراكة؛ القطاع العام؛ القطاع الخاص؛ الأحكام القضائية؛ قطاع البناء والأشغال؛ الأغواط.

تصنيف JEL: D72 ; E62 ; F65 ; G18; G28; G38 .

Abstract: **Purpose: The study aimed at revealing the negative effects of the judicial decisions issued against the construction companies, public works on the success of this partnership in the sector. Approach: the paper uses the questionnaire to investigate this relationship by using the SPSS 24 program. Findings: The results showed that there are significant effects of judicial decisions on the effectiveness of partnership in the sector. Originality: this paper provides new empirical evidence in the context of the search for mechanisms for developing public-private partnership to increase the efficiency of resource allocation in the construction and public works sector.**

Keys words: partnership; judicial decisions public sector; private sector; construction and public works sector; Laghouat.

JEL classification codes : D72 ; E62 ; F65 ; G18; G28; G38.

المؤلف المرسل: **مصطفى سحنون** etd_sahnoune@esc-alger.dz

تمهيد: إن الطبيعة الخاصة لقطاع البناء والأشغال العمومية دفعت بالهيئات التشريعية في مختلف الدول إلى إيجاد التأطير القانوني الخاص الذي يتماشى وطبيعة القطاع نظراً إمتداد عملية الإنجاز لأكثر من سنة (02 على الأقل)، مما يخلق مخاطر ترتبط أساساً بتحديد الأسعار والتكاليف الحقيقية للإنجاز؛ إحتمالات الخسارة أثناء تنفيذ العقد؛ القدرة التقنية الضرورية لضمان كفاءة الإنجاز؛ ...إلخ، ومن جانبه، أصدر المشرع الجزئري العديد من القوانين على غرار القانون المدني والقانون الضريبي وقانون الصفقات العمومية كمحاولة من طرف السلطة التشريعية ضبط الأنشطة التفاوضية للمشاريع التي تفوق مدة إنجازها السنة بما يخدم المصلحة العامة.

إن تنوع وتعقد الأنشطة الإقتصادية لقطاع البناء والأشغال العمومية كانت أحد الأسباب التي أدت تطور وتعاظم مسؤولية شركات البناء والأشغال العمومية إتجاه مختلف الأطراف بإعتبارها الضامن للمصلحة العامة من أية مخاطر لسوء الإنجاز أو التلاعب وغيرها، حيث أصبح الجزء المتعلق بقبول مشاريع القطاع هو مدى قبول هؤلاء لحجم المسؤوليات القانونية والقضائية الملقاة على عاتقهم، فالبيئة المعاصرة تتوجه نحو الميل الشديد والمتزايد نحو مقاضاة شركات البناء والأشغال العمومية بإعتبارهم سبباً في فشل المشاريع وعدم تحقيق أية مكاسب تذكر سواءٌ على المستوى الإقتصادي أو الإجتماعي، بل لم يقتصر الأمر على تطور الحالات القضائية بل إلى صرامة الأحكام القضائية الصادرة في مواجهتهم، في هذا السياق تحاول الدراسة مناقشة تأثير الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة هذه الشركات على نجاح الشراكة بين القطاع العام والخاص في قطاع البناء والأشغال العمومية وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكل القطاع، وعليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة الرئيسية على النحو الآتي:-

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة شركات البناء والأشغال العمومية على نجاح الشراكة في هذا القطاع ؟، وتستند الدراسة إلى فرضية رئيسية مفادها:-

تساهم الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة شركات البناء والأشغال العمومية بدور هام ومحوري في تثبيط نجاح الشراكة بين القطاع العام والخاص في قطاع البناء والأشغال العمومية مما ينعكس على فعالية إنجاز المشاريع .

وبعبارة إحصائية: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأحكام القضائية الصادرة على شركات البناء والأشغال العمومية وتعزيز الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص في مجالات البناء والأشغال العمومية؟

ومن ثم نرسم فرضيات البحث **الأساسية والبديلة كالتالي:**

الفرضية البحثية الرئيسية:-

H_1: هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية هامة ما بين الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة شركات البناء والأشغال العمومية و نجاح الشراكة بين القطاع العام والخاص في هذا القطاع.

-الفرضية البحثية البديلة:

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة شركات البناء والأشغال العمومية و نجاح الشراكة بين القطاع العام والخاص في هذا القطاع.

أهمية وأهداف الدراسة:- تظهر أهمية الدراسة من أهمية السياق الدولي والإقليمي لتبني الشراكة بين القطاع العام والخاص كخيار إستراتيجي مطروح أمام الدول في إنجاز المشاريع الإقتصاية الكبرى وتحقيق التنمية المستدامة، ومنه تقدم الدراسة العديد من المساهمات النظرية والتطبيقية كما يلي: (1) دراسة ما قدمه المشرع الجزائري فيما يخص عقود البناء والإنشاء والأشغال العمومية، وذلك بمحاولة فهم العوامل المؤثرة على نجاح الشراكة في هذا القطاع في ظل التعقيد التقني والقانوني لعقود الإنشاء وما تطرحه من مشاكل على المستويات القانونية والقضائية؛ (2) دراسة التأثيرات السلبية المتباينة للأحكام القضائية على نجاح الشراكة بين

القطاعين العام والخاص في الجزائر؛ (3) التعرف على أهم التحديات التي تواجه الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر، (4) محاولة التأكيد على الإتجاه العام الحالي والمستقبلي للشراكة بين القطاع العام والخاص كمنهج كفيل بتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر؛ (5) إن إختيار هذه الدراسة لم يكن بالصدفة وإنما جاء تزامناً مع القوانين الجديدة للصفقات العمومية في ظل المخططات التنموية الممتدة إلى غاية 2030 م؛ (6) الخروج ببعض النتائج والتوصيات التي تساهم في النهوض بالشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر.

الدراسات السابقة: تم الاستناد إلى مجموعة من الأبحاث في سياق هذه الدراسة كما يلي:

دراسة أيمن مُحَّد فريحات، 2013،معوقات تطبيق الشراكة بين القطاع العام والخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص، مجلة الاقتصاد والتنمية ، جامعة المدية، الجزائر: حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة معوقات تطبيق الشراكة بين القطاع العام والخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص ، وقد تكونت عينة البحث من 80 شركة من شركات قطاع المقاولات المسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة الأردنية لسنة 2007 وقد تم تطوير استبانة موزعة على مجالين هما : المعوقات المتعلقة بالتنظيم التشريعي، والمعوقات المتعلقة بالاطار المؤسسي، وبعد التأكد من صدقها وثباتها تم تطبيقها على أفراد العينة ، ومن ثم إجراء المعالجات الإحصائية المناسبة، وقد كشفت نتائج الدراسة أن التشريعات التي تنظم عملية الشراكة بين القطاع العام والخاص تلعب دورا بارزا في إعاقة عملية الشراكة ، كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدارسة حول معوقات تطبيق الشراكة بين القطاع العام والخاص تعزى لمتغيري المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، وفي ضوء تلك النتائج أوصى الباحث بضرورة إعادة صياغة التشريعات بحيث تلبي متطلبات الشراكة بين القطاعين ، إضافة إلى ضرورة تبني إستراتيجية واضحة لنمط الشراكة بين القطاع العام والخاص، والتخلص من البيروقراطية الادارية.

دراسة سيف واجس عواد الفواعير،2016 عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ضوء قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 31 سنة 2014، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية ، المملكة الأردنية الهاشمية:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الجوانب القانونية لهذه العقود وذلك من خلال معالجة أبرز الإجراءات التي تحيط إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقا لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 31 لسنة 2013، وبالنتيجة تحليل الخطة التشريعية التي اتبعها المشرع الأردني في تنظيم عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص فيما كانت هذه الاخيرة شمولية تغطي كافة الجوانب القانونية المرتبطة بهذه العقود أم ، كما تسلط هذه الدراسة الضوء على احد اهم المسائل التي تثيرها الشراكة بين القطاعين العام والخاص من الناحية العملية والتي تلعب دورا بارزا في نجاح المشروع ، وتكمن في تبيان آلية إدارة المخاطر المتوقع حصولها خلال مراحل المشروع.، وقد خلصت الدراسة إلى أن المشرع الأردني قد نجح نوعا ما في صياغة إطار قانوني متكامل ينظم اهم المسائل التي تحيط بإبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وذلك يعود إلى اتباع هذا الأخير للتوصيات التشريعية الواردة في دليل الاونسترال التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من طرف القطاع الخاص، وارتكازه على ما ورد فيه من أحكام.

وتوصي بضرورة وضع التشريع حيز التطبيق العملي ، فلا يزال التشكيل الإداري للجهات القائمة على تنفيذ القانون ضئيلا لا يفي بالغرض.

دراسة بلال مُحَّد مرعي مرعي 2017 الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص ودورها في تنمية الاقتصاد لمحلي في فلسطين ، جامعة النجاح الوطنية ، دولة فلسطين ، هدفت الدراسة للتعرف على دور الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص في تنمية الاقتصاد المحلي في فلسطين، وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة ، أهمها طبيعة الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع

الخاص ، وطبيعة المشاريع المشتركة، وحجمها وكذا التوجهات وآراء مسؤولي الهيئات المحلية حول الشراكة بالإضافة إلى التحديات والصعوبات التي تواجه هذه الشراكة، والمتطلبات الأساسية والضرورية لإنشاء شراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة ، وتكون مجتمع الدراسة 124 هيئة محلية في الضفة الغربية تشمل جميع البلديات التي Spssوخلصت الدراسة الى وجود مردودات وعوائد مالية على البلديات بها، وقدتم تحليل معطيات النتائج ببرنامج لها مشاريع شراكة مع القطاع الخاص، وأبرزت الدراسة بأن أهم تلك المشاريع تنحصر في مشاريع تتعلق بالبنية التحتية والسياحية، وخلصت أيضا إلى وجود إدراك واسع ووعي مستنير نحو الشراكة لدى مسؤولي الهيئات المحلية هذا على الرغم من وجود كثير من التحديات والصعوبات التي كشفت عنها الدراسة، والتي كان من أهمها : غياب ثقافة الشراكة ، وضعف إدراك القطاع الخاص للفرص الاستثمارية لدى الهيئات المحلية ، إضافة إلى تدني درجة تقبل المواطنين لفكرة دفه الرسوم مقابل الخدمة ، أما فيما يتعلق بالمتطلبات الأساسية والضرورية إنشاء شراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص فقد أظهرت نتائج الدراسة عدم توفر إطار تشريعي وقانوني كافي، علاوة على عدم وجود مناخ سياسي مستقر يعزز من تلك الشراكات ، ناهيك عن عدم وجود مناخ استثماري واقتصادي ملائم يدعم ويشجع من تلك الشراكات، ومن أبرز التوصيات التي اقترحتها الدراسة ضرورة إدراج وحدة خاصة بتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص في هيكلة الهيئة العامة مهمتها الأساسية البحث عن شراكات مع القطاع الخاص ، وأوصت الدراسة ضرورة تطوير الإجراءات والأنظمة الهادفة لتسهيل وتحفيز الشراكات بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى مراجعة عدد من الأنظمة والتي تشكل عائقا أمام عملية التنمية المحلية، وأخيرا أوصت الدراسة على ضرورة تشجيع القطاع الخاص ومنحه التسهيلات اللازمة لعمل شراكات مع الهيئات المحلية.

دراسة مُحَمَّد أشرف خليل حمدونة،(2017) العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني، من وجهة نظر القطاع الخاص، دولة فلسطين: حيث هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين القطاعين العام والخاص في فلسطين والعوامل المحددة للشراكة وتحليل أهم المتغيرات المؤثرة على تجسيدها، بهدف الوصول وبلورة أسس ومتطلبات الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص في وضع السياسات الاقتصادية من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني ، وتحقيق التنمية الاقتصادية، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال طرح استبيان على عينة مكونة من مؤسسات خاصة ، وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائيSPSS في تحليل البيانات، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع مختصين في موضوع الدراسة.
وخلصت الدراسة إلى أن نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص يتوقف على عدة عوامل أهمها التشريعات ونصوص القانون، والسياسات الضريبة الطبقة، وتوفر البنية التحتية، وسياسات اقتصادية ملائمة، وبحث علمي وتطوير متجدد، وكذلك الأوضاع السياسية المستقرة، وهذا ينتج عنه تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة للدولة، بالإضافة إلى أن غياب المحاكم المختصة بالنزاعات التجارية وتعقيدات الإجراءات القضائية وقدم القوانين والاحكام المطبقة في المحاكم المدنية ، أضعف من ثقة القطاع الخاص في القطاع الحكومي، مما قلل من فرص الشراكة بينهما,

حدود الدراسة:– الحدود المكانية: تشمل الحدود المكانية ولاية الأغواط حيث تم إختيار عينة تضم 30 شخص، أما **الحدود الزمانية:** وفيما يخص الحدود الزمنية فقد شملت الدراسة الفترة الممتدة من 2019/01/21 م إلى غاية 2019/02/05 م.

I– الإطار النظري للدراسة: المداخل والأبعاد القانونية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

1–1 تعريف عقود المقاولة :

يعرف *Heilman& Johnston* 1992 م الشراكة بأنها: "الحاجة العامة للموارد الخاصة لتغطية الفرص في السوق العمومي" (Yadav, 2011, p. 12)، ويعرفها البنك الدولي *World Bank* 2016 م بأنها: "عقد طويل الأجل يجمع طرف خاص وكيان حكومي لتوفير أصول وخدمات عامة، يتحمل في إطارها المتعاقد الخاص مسؤولية كبيرة في مجالات

المخاطر والتمويل والإدارة " (worldbankgroup, 2016, p. 03)، ومن جانبه، يرى *Gentry and Fernandez* 1998 م أن التعاريف تُجْمِعْ على ثلاثة عناصر: (1) الأطراف المشاركة، (2) الأدوار المختلفة لهذه الأطراف كجزء من الشراكة، (3) التعاقدات المختلفة للشراكة (Ojha, 2016, p. 770) ، بينما يحدد أحمد بوعشيق 2009 م ثلاثة خصائص أساسية: (1) العضوية: بالجمع بين أشخاص إعتبارية مختلفة: عمومية وخاصة، (2) التقنية: بشمولية التمويل والبناء والإدارة والإستغلال، (3) المالية (الربح): فهذا الدافع يجسد رغبة الشركة تماماً كرغبتها في تحقيق هدف إجتماعي عام، والشراكات الناجحة يجب أن تستوعب دوافع الربحية وتعزيز المصالح المؤسسية للشركة طوال حياة الشراكة، في حين يعتقد *Savas* 2000 م أن الشراكة بين القطاع العام والخاص بديل عن التعاقدات الخارجية التقليدية كعقود التسليم والإيجار التمويلي والإمتياز وغيرها، بينما يرى *Hodge and Greve* 2007 م بأنه ليس من السهل الحكم على ما إذا كانت الشراكة بين القطاع العام والخاص هي: (1) الفصل التالي من قصة الخصخصة والتعاقدات الخارجية، (2) وعد آخر في إطار المحاولات المستمرة لتحسين جودة خدمات القطاع العام، (3) خطة دعم متجددة لتعزيز الأعمال في الأوقات الصعبة (Matteo Rossi, 2014, p. 140) ، ومع ذلك تبقى فعالية التعاقدات لا تتنبأ بكل حالة طوارئ مستقبلية خصوصاً مع إرتفاع عدد الأطراف المتعاقدة وتكاليف المشاريع، يؤكد *Dixon et al* 2005 م، *Rangan et al* 2006 م أن غياب المرونة في إدارة التعاقدات هي أحد الشواغل الرئيسية في الشراكات العامة والخاصة (IOB Study, 2013, p. 45) ، و يوضح *Hodge and Greve* 2007 م أن أشكال التعاقد تتأثر على الأقل بخمسة عوامل: (1) شكل التعاون المؤسسي، (2) طبيعة البنى التحتية، (3) البيئة المؤسسية التي تحدد شكل العلاقات مع أصحاب المصالح، (4) تأثير المجتمع المدني والعوامل الثقافية والإجتماعية، (5) التقدم الحضاري داخل المدن (بوعشيق، 2009 ، صفحة 01) ، بينما يؤكد *Prabhat* 2016 م أن إختيار أحد صيغ التعاقد يخضع إلى: (1) درجة الرقابة الحكومية المفروضة على الخدمات المطلوبة، (2) قدرة الحكومة على توفير الخدمات المطلوبة، (3) الإطار القانوني المنظم للخدمات المطلوبة، (4) حجم الموارد العامة والخاصة (دراجي، 2014 ، صفحة 315) .

ومن جانبه، يقسم التشريع الجزائري العقود إلى قسمين رئيسيين هما العقود المسماة والعقود غير المسماة، هذه الأخيرة التي لم يتناولها المشرع في نصوص خاصة بها وإنما تحكمها القواعد العامة في القانون المدني نتيجة إرتباطها بإرادة المتعاقدين، ولما كان عقد المقاولة من العقود غير المسماة والتي تخضع لإرادة المتعاقدين فإنه يكون بهذا تابعاً لنصوص القانون المدني، هذا الأخير عرف المقاولة كعقد بنص المادة (549)كالتالي:" عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً أو يؤدي عملاً مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر" (زايدي، بدون تاريخ، صفحة 10) ، وإعتبرها من قبيل الأعمال التجارية بحسب الموضوع حسب المادة (02) من القانون التجاري الجزائري، بينما عرف الفقه الجزائري عقد المقاولة بأنه: "عقد يقصد به أن يقوم شخص بعمل معين لحساب شخص آخر في مقابل أجر و دون أن يخضع لإشرافه وإدارته" (فاطمة، 2000/2001، صفحة 111) ، وبالتالي إنحصرت أركان عقد المقاولة في (شاشو، 2010 ، صفحة 743) : (1) المتعاقدان؛ (2) صيغة العقد؛ (3) المحل؛ (4) التعويض، وبهذا ذهب المدخل القانوني في تحديده لماهية المقاولة تحديد خصائص العقد المقاولاتي والتي حصرها في العناصر الآتية: (1) عقد رضائي: وذلك بعدم إشتراط شكلاً معيناً لإنعقاده وإنما يكفي تفاهم وتطابق إرادة الطرفين لقيامه، فالكتابة شرط للإثبات فقط (المادة (561) من ق. المدني الجزائري)؛ (2) عقد معاوضة: لإشتراطه المقابل المادي لما يتم الإلتزام به في العقد، و لإعتبارات هذه العقود من المدة الطويلة وتعقيدات الإنجاز فإنه من الأحسن تحديد السعر عند التعاقد أو تناسباً مع تقدم الأشغال، وبالتالي فإن تحديد السعر وشروطه يخضع في مجمله لإرادة الأطراف المتعاقدة؛ (3) عقد تبادلي: فهو عقد يلتزم به كل طرف في مبادلة شيء بشيء لهما صفة قابلية التحديد والتعيين؛ (4) عقد يرد على عمل مادي: فإلتزام عقد المقاولة هو إلتزام بالنتيجة وليس ببذل العناية المهنية، والنتيجة في مثل هذه العقود هي إنجاز الأصول على إختلاف إستعمالها سواء للسكن أو التأجير أو التجهيز أو

النشاط التجاري أو الإنتاج الصناعي أو الفلاحي أو الحرفي أو الخدمات وما يماثلها... إلخ؛ (5) عقد ينفذ بإستقلالية: أي تأدية الأعمال من جانب المقاول بإسمه الخاص ولحساب الغير دون تدخل الطرف المتعاقد الآخر (صاحب المشروع) في كيفية تنفيذ العمل أو الوسائل المستخدمة في التنفيذ لتحقيق النتيجة المتفق عليها، فعقد المقاولة مرتبط بنتيجته وليس بالعمل ذاته، ومنه عقد المقاولة وفق التشريع الجزائري يلزم المقاول بـ: إنجاز الأعمال المتفق عليها في العقد حسب ما تضمنه دفتر الشروط؛ تسليم العمل المنتهي إلى المتعاقد الآخر في آجالها؛ ضمان العمل المنجز بحكم القانون لمدة 10 سنوات وفق ما نصت عليه المادة (557) من ق. المدني الجزائري (أحمد، 2006 ، صفحة 07) .

والملاحظ أن المدخل القانوني لم يترك مجالات المقاولة لإرادة الأطراف المتعاقدة بل كان أكثر تحديداً في تعريفه لكل من مصطلح المباني والأشغال العمومية، فعرف المباني على أنها:" كل عمل أقامته يد الإنسان ثابت في حيزه من الأرض، متصلاً بها إتصال قرار عن طريق الربط ربطاً غير قابل للفك دون تعيب، بين مجموعة من المواد، أياً كان نوعها، جرت العادة على إستعمالها في مثل هذا العمل، طبقاً لمقتضيات الزمان و المكان" (زايدي، بدون تاريخ، صفحة 167) ، وبالتالي تشمل أنشطة البناء الأعمال المرتبطة بالسكن كالسكنات الإجتماعية والمدارس والمستشفيات و...، وأما الأشغال العمومية فقد جاءت توسعةً من التشريع لما قد يشمله مفهوم البناء لتشمل كافة أعمال الهندسة المدنية سواء كانت على مستوى الأرض أو فوقها أو تحتها من أعمال الإنشاء كالجسور والأنفاق والسدود وغيرها (أحمد، 2006 ، صفحة 62) ، وتبعاً لذلك حدد التشريع خصائص المباني والأشغال العمومية في)فاطمة(30 .p ,2001/2000 , : (1) الإستقرار والثبات (الديمومة) في الأرض فلا يمكن نقلها إلا بحدوث الضرر فيها، وبهذا المعنى لا يدخل في المفهوم المباني والمنشآت المؤقتة كالخيم والأكشاك بغض النظر عن غرضها الإقتصادي الذي أقيمت لأجله؛ (2) أن تكون من صنع الإنسان؛ وأما قانون الصفقات العمومية الجزائري لسنة 2013 م فيرى في حالة ما إذا كانت الدولة أو أحد فروعها طرفاً في العقد أن نشاط المقاولات يشمل حسب المادة (13) من المرسوم الرئاسي رقم 10-236 ما يلي: "الصفقات العمومية عقود مكتوبة وتشمل في مفهوم هذا القانون إحدى العمليات التالية أو أكثر: إنجاز الأشغال؛ إقتناء اللوازم (عقد التوريد)؛ إنجاز الدراسات؛ تقديم الخدمات" (بوضياف، 2014 ، صفحة 88) ، وتشمل صفقات الأشغال مجالات البناء والصيانة والتأهيل والترميم والهدم لمنشأة أو لجزء منها بما في ذلك التجهيزات المشتركة التابعة لها والضرورية لإستغلالها في ظل إحترام المنفعة العامة التي تحددها المصلحة المتعاقدة صاحبة المشروع، أما صفقات اللوازم فتهدف إلى إيجار عتاد أو مواد موجهة لتلبية الحاجات المتصلة بنشاط الإدارة العمومية، و بالنسبة لصفقات الدراسات فتشمل المراقبات التقنية والجيو تقنية والإشراف على إنجاز المشاريع أو برامج التجهيزات العمومية لضمان أحسن شروط لإنجازها وإستغلالها لفائدة صاحبة المشروع، أما صفقات الخدمات فتشمل جميع الصفقات التي تختلف عن ما ذكر سابقاً على ألا تتجاوز مدة هذه المشاريع 05 سنوات (فرج، 2014، صفحة 750) .

الجدول (01): المخاطرة المرتبطة بقطاع البناء والأشغال العمومية

مجالات المخاطرة	المخاطر المرتبطة بقطاع البناء و الأشغال العمومية
هيكل النشاط	منافسة قوية، تغير سريع في التكنولوجيا المستخدمة، إنتشار ظاهرة الفشل الإقتصادي لعدد كبير من المؤسسات.
التنظيم و الإجراءات الإدارية، العاملون	عدم كفاءة الرقابة الداخلية و لجنة المراجعة، صعوبات لدى العاملين في الجانب المالي، القيود المفروضة على الإدارة كعمليات التفاوض بين المساهمين و الإدارة.
الأرباح و موازنات التشغيل	الإنخفاض جودة المنتجات و حجم المبيعات، نقص عمليات تطوير الإنتاج، الإحلال البطيء و تخفيض الإهتلاك لآلات الإنتاج، ضخامة حجم العمليات التي تسجل في آخر السنة و يكون لها تأثير مباشر على الأرباح.
الأصول	تخفيض في قيم الأصول الثابتة، عدم التأمين الكافي للمخاطر المرتبطة بهذه الأصول.
السيولة و التمويل	عدم كفاية التدفقات النقدية، عدم كفاية رأس المال العامل، عدم المرونة في متطلبات الإقتراض، النقص في حق الملكية و الصعوبة في زيادته.
الخسائر غير المتوقعة	عقود المشتريات و المبيعات، موافقات على العقود الفرعية، عقود الضمان، عقود الإيجار طويلة الأجل، التعاملات الخارجية، التغطية التأمينية.

المصدر: مشري حسناء، "**دور و أهمية القوائم المالية في إتخاذ القرارات**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2008/2007 م، ص 57/56.

1 –2 سيرورة إجراءات التسديد وإتمام الأشغال في قطاع البناء والأشغال العمومية

نصت المادة (15) من قانون الصفقات العمومية على إمكانية منح الصفقة للمتعاقد الأكثر مقدرة تقنياً ومالياً إجمالاً كحصة وحيدة أو تقسيمها حسب الإحتياجات إلى حصص منفصلة وفي هذه الحالة يجب تقييم العروض حسب كل حصة طبقاً لما ينص عليه دفتر الشروط، كما يمكن للإدارة المتعاقدة منح أكثر من حصة لمتعاقد واحد في الحالات المبررة (صقر، 2010 ، صفحة 15) ، كما أَطَّرَ هذا القانون الحالات التي يمكن فيها الإستعانة بالتعامل الثانوي (المقاولة من الباطن) بتحديد مجاله في التعاقد وموافقة الهيئة المتعاقدة، كما نص قانون الصفقات على أنواع أسعار التعاقد في الأشكال كما يلي: (1) السعر الإجمالي (الجزافي)؛ (2) سعر الوحدة؛ (3) النفقات المراقبة؛ (4) السعر المختلط؛ مع إمكانية تفضيل صيغة السعر الإجمالي كأساس للتعامل، كما قد يتضمن العقد قابلية مراجعة الأسعار وفق صيغة يتم الإتفاق عليها بتاريخ التعاقد للأعمال المنفذة فعلاً (المادة 64)، و تحيين المبالغ وفق معدل التضخم المسجل رسمياً للمبالغ الإجمالية أو بإتفاق مشترك والتحيين لا يشمل إلا الفترة الممتدة من آخر أجل لصلاحية العرض (التعاقد) إلى تاريخ الشروع في الخدمات التعاقدية، وبالنسبة لكيفيات و طرق تسوية الصفقات فقد تضمن قانون الصفقات حسب المادة (73) أشكال الدفع التالية (صقر، 2010 ، صفحة 52) : (1) الدفع عن طريق التسبيقات؛ (2) الدفع الجزئي حسب المراحل؛ (3) الدفع لتسوية رصيد الحساب؛ و في حالة تنفيذ طريقة التسبيقات فإن هذه الأخيرة تنقسم إلى التسبيقات الجزافية (15% من السعر الأولي للصفقة والذي قد يدفع على عدة أقساط) والتسبيقات على التموين التي تمنح في حالات خاصة على ألا يفوق مجموعهما في حالة منحهما معاً ما نسبته 50% من إجمالي الصفقة، وتتم إستعادة هذه التسبيقات حسب وتيرة يتفق عليها عند التعاقد وذلك بالإقتطاع عند التسديد لأول فاتورة يتم إستلامها على أن ينتهي تسديد التسبيقات عند بلوغ إجمالي التسديد ما نسبته 80% من إجمالي الصفقة، وتقوم المصلحة المتعاقدة بصرف

مستحقات المتعامل المتعاقد في أجل 30 يوماً من إستلام الكشوفات أو الفواتير على أنه يمكن تمديد هذه الفترة إلى شهرين على الأكثر، و يترتب على التسديد النهائي لرصيد الحساب إسترداد التسبيقات وحجز كفالة حسن تنفيذ الصفقة (من 5% إلى 10% من إجمالي الصفقة) لضمان صحة الأعمال والتي تسترجع كلياً بعد نهاية فترة الضمان، كما يتحصل المتعامل المتعاقد على فوائد تأخير بنسبة الفائدة المطبقة على القروض قصيرة الأجل من تاريخ المطالبة بالحقوق إلى تاريخ صرف الإستحقاقات، وفي حالة عدم دفع الفوائد تطبق عليها زيادة بنسبة 02 % عن كل شهر تأخير (بوضياف، 2014 ، صفحة 235) .

ومن منظور المؤسسات المقاولاتية، فإن خصوصية القطاع تتطلب وجود دورة محاسبية ومستندية لها القدرة على تتبع مراحل الإنجاز من خلال تحديد أنواع الوثائق والسجلات المحاسبية الكفيلة لضبط العملية الإقتصادية في كافة مراحلها، حيث تنطلق الإجراءات المحاسبية من إحدى المصالح الإدارية التقنية التي تسمى بـ"مصلحة التمتير"، هذه الأخيرة يمكن تعريفها على أنها: "مصلحة إدارية تقنو إقتصادية تتولى مهام الإشراف على تحديد مستويات الإنجاز في المشاريع في نهاية كل فترة (شهرياً)، فالهدف الرئيسي لهذه المصلحة هو تقدير حجم الأعمال المنتهية من المشاريع، وذلك عن طريق تحويل الكميات المستهلكة في كل بند من البنود المنجزة إلى مبالغ رقمية نقدية بناءاً على أسعار الصفقة المتعاقد عليها" ((BATISUD) م.، 2018) ، حيث تقوم هذه المصلحة بإرسال تقني إلى المشاريع الإنشائية، وبناءاً على نتائج عملية المسح التي يقوم بها هذا المحقق التقني يتم الخروج في النهاية بـ"الملحق التفصيلي المؤقت للأشغال المنجزة"، ويوضح هذا الملحق الأعمال المنجزة من المشروع بنداً بنداً، و بناءاً على هذا الملحق يتم إستصدار كل من (BATISUD)) ر .ق(2018 ,.: (1) **شهادة حوصلة الأشغال**: شهادة لطبيعة الأشغال المنجزة بالكميات؛ (2) **شهادة وضعية الأشغال المنجزة**: وهي شهادة إجمالية بالمبالغ لوضعية المشروع المنتهية إلى غاية إعدادها (مجموع الفترة الحالية والفترات السابقة)؛ ويتم عرض الوثائق السابقة على مكتب الدراسات التقنية (مراقب المشروع/المستشار التقني) الذي يقوم بإجراء إختبارات تقنية وميدانية للنظر في صحة الأشغال المنتهية، وبعد التأكد من صحة تلك الأشغال يعطي هذا المكتب الموافقة المبدئية على الأشغال المنتهية، وتعتبر شهادة وضعية الأشغال المنجزة بمثابة الأساس القانوني لفوترة الأشغال المنتهية والتي يتم إرسالها إلى كل من مراقب المشروع وصاحب المشروع للموافقة عليها، لتبدأ بهذا إجراءات التحصيل، وفي المجال المحاسبي تعتبر شهادة وضعية الأشغال المنجزة الأساس في الإثبات المحاسبي لدورة الإيرادات (الإستحقاق المحاسبي) والتي على أساسها تجري عمليات التسجيل المحاسبي لرقم الأعمال الذي يتم الإعتراف به في جدول النتائج .

1-3 أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع الاشغال العمومية: تتجلى أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توفير العديد من المزايا لجميع الأطراف ذات المصلحة إلى المساهمة في رفع تنافسية مشاريع الاشغال العمومية المقامة بالإضافة إلى (معيوف، 2017، صفحة 07) :

-الإسراع بتنفيذ المشروعات ذات الأولوية بتجميعها وإنجازها من خلال طرق حديثة، فقد أدى ارتفاع التكاليف الاستثمارية للمشروعات إلى دفع الحكومة نحو الدخول في مشاركة مع القطاع الخاص لإنتاج بعض الخدمات العامة؛

-الاستعانة بالخبرة الإدارية المتطورة للقطاع الخاص لإدارة البرامج المعقدة والكبيرة والاستعانة بالتكنولوجيا المتطورة التي توفرها وحدات القطاع الخاص؛

-تشجيع القطاع الخاص نحو تقديم الخدمات العامة والاجتماعية في ظل انسحاب الدولة مع التوجه الليبرالي الذي تتبناه غالبية الدول؛

-تقليل حجم القطاع العام والاستفادة بالموارد المالية والبشرية الموجودة لدى القطاع الخاص؛

-تخفيض تكلفة تقديم الخدمات المختلفة إذ يسمح نظام المشاركة بالحصول على أقل العروض المقدمة تكلفة وأكثرها كفاءة من حيث القدرة على تقديم الخدمة. فالشركات الخاصة تخشى أن تفشل عمليات التعاقد مع الحكومة نظرا لأن ذلك سيضر بسمعتها

في السوق ولكن في المقابل قد يسمح لها التعاقد أن تكون لها بعض القوى احتكارية في السوق مما يعظم مكاسبها من التعاقد . كما أن التزام القطاع الخاص بتوفير الخدمة أو القيام بالتجهيزات في المواقيت الزمنية المحددة في العقود وإلا تعرض لغرامات تأخير يعني أنه سوف يسعى دائما للالتزام بالوقت على عكس القطاع الحكومي الذي يبرر التأخير ولا يمكن عقابه .ويحقق ذلك إنجاز الأعمال في مواقيتها نتيجة التزام الحكومة تجاه القطاع الخاص لإدراكها أن للقطاع الخاص الحق في المطالبة بالخسائر في حالة عدم التزام الحكومة بالعقود المبرمة في حين لا يحدث ذلك في ظل قيام القطاع العام بالتنفيذ ؛

-استقطاب الاستثمارات المالية الخاصة الضخمة على المستوى الدولي لانجاز المشاريع الكبرى .

II- منهجية الدراسة: الإشكاليات والفرضيات الفرعية، صياغة النماذج الإحصائية، العينة ، صدق وثبات الاستبيان:

يتضمن هذا المحور وصفاً لمجتمع الدراسة والإجراءات التي تم إستخدامها في تحديد العينة وحدود الدراسة وأهم المشاكل التي ظهرت عند إنجاز الدراسة الإحصائية بالإضافة إلى مراحل إعداد الإستبيان وهيكله.

2-1 الإشكاليات والفرضيات الفرعية

تقترح الدراسة تأثير الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة المقاولين على نجاح الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية في 03 جوانب أساسية يوضحها الشكل التالي:-

الشكل (01): إقتراح محاور ومجالات الدراسة

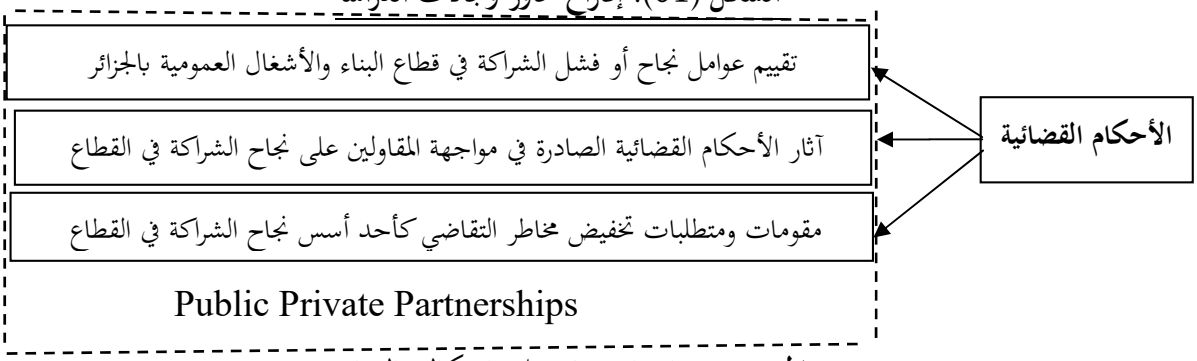

المصدر: تم إعداده بناء على إشكالية الدراسة.

ومن خلال الشكل تنتج لدينا ثلاثة إشكاليات هي:-

H01: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة المقاولين وعوامل نجاح أو فشل الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر؟.

H02: ما هي أهم الآثار والأبعاد التي تخلفها الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة المقاولين على نجاح الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية في سياق البحث عن التنمية المستدامة بالجزائر؟.

H03: ما هي أهم المقومات والمتطلبات الضرورية لتخفيض مخاطر التقاضي كأحد أسس نجاح الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر؟.

وبناءاً على الشكل السابق يكون شكل الفرضيات الجزئية على المنوال التالي:-

H11: هناك العديد من العوامل المؤسساتية التي تلعب دوراً هاماً في نجاح أو فشل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر.

H12: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية هامة ما بين آثار الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة المقاولين و نجاح الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية في سياق التنمية المستدامة بالجزائر.

H13: توجد بعض المقومات والمتطلبات التي تؤدي دوراً هاماً في تخفيض مخاطر التقاضي كأحد أسس نجاح الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر.

2-2 صياغة النموذج الإحصائي Estimating Model

في حالة تقدير النموذج الإحصائي للعلاقة بين المخاطر والأحكام القضائية وفاعلية الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية في سياق التنمية المستدامة بالجزائر يمكن كتابة النموذج وفق نموذج الإنحدار الخطي البسيط لـ Robert F. Engle And C.W.J. Granger كما يلي:

$$Y_t = B_0 + B_1 X_t + u_t$$

حيث: y_t: فاعلية الشراكة؛ X_t: الأحكام القضائية؛ u_t: حد الخطأ العشوائي.

2-3 العينة Sample

في محاولة دراسة تأثير الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة المقاولين على فاعلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر تم توزيع إستبيان لهذا الغرض على عينة عشوائية بسيطة من المجتمع المحلي لولاية الأغواط والذي ضم إطارات وموظفي مديرية الأشغال العمومية والمؤسسات والمقاولين العاملين بالقطاع والهيئات الأكاديمية خلال الفترة الممتدة من 2019/01/21 م إلى 2019/02/05 م.

2- صدق وثبات أداة الاستبيان: سيتم دراسة الصدق ثم الثبات على التوالي

أ-صدق الاستبيان :بعد عرض الاستبيان على المحكمين وهم أساتذة باحثين، تم تعديله ووصوله للنسخة النهائية وهو صدق ظاهري، أما فيما يخص الاتساق الداخلي فقد تم حساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبيان والدرجة الكلية للمجال نفسه كما يلي:

الجدول (04):معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال تقييم عوامل نجاح أو فشل الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية والدرجة الكلية للمجال

الرقم	العبارة	معامل بيرسون للارتباط	مستوى الدلالة
01	هل تؤيد الشراكة بين القطاع العام والخاص في قطاع البناء والأشغال العمومية.	0.751	0.0000
02	تساهم هذه الشراكة في تجسيد أهداف السياسة الإقتصادية والمالية بالجزائر من خلال توفير فرص العمل وتطوير البنى التحتية ودعم المنافسة المحلية والتنمية الإقتصادية وغيرها.	0.734	0.0000
03	يعتبر تخلف البنية التحتية وسياسات التمويل أهم عوائق نجاح الشراكة في مجال البناء والأشغال العمومية.	0.629	0.0000
04	تساهم برامج الإنعاش الإقتصادي بدور هام في نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع البناء والأشغال العمومية.	0.557	0.0000
05	مازال طول الإجراءات الإدارية لدراسة المشاريع والتوزيع الإقليمي غير المتوازن لمشاريع البناء والأشغال العمومية يؤثر على نجاعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا القطاع.	0.669	0.0000
06	ما زالت الجزائر تفتقر لمثل هذه الشراكات في القطاعات الإستراتيجية خلافاً لقطاع البناء والأشغال العمومية.	0.594	0.0000

المصدر: تم إعداده بناءً على مخرجات SPSS 24.

يتبين لنا أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية 0،05≥ α وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

الجدول (05):معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال آثار الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة شركات البناء على نجاح الشراكة بالقطاع والدرجة الكلية للمجال

الرقم	العبارة	معامل بيرسون للارتباط	مستوى الدلالة
07	هل تؤيد الشراكة بين القطاع العام والخاص في قطاع البناء والأشغال العمومية.	0،567	0.0000
08	تساهم هذه الشراكة في تجسيد أهداف السياسة الإقتصادية والمالية بالجزائر من خلال توفير فرص العمل وتطوير البنى التحتية ودعم المنافسة المحلية والتنمية الإقتصادية وغيرها.	0،610	0.0000
09	يعتبر تخلف البنية التحتية وسياسات التمويل أهم عوائق نجاح الشراكة في مجال البناء والأشغال العمومية.	0،627	0.0000
10	تساهم برامج الإنعاش الإقتصادي بدور هام في نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع البناء والأشغال العمومية.	0،738	0.0000
11	مازال طول الإجراءات الإدارية لدراسة المشاريع والتوزيع الإقليمي غير المتوازن لمشاريع البناء والأشغال العمومية يؤثر على نجاعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا القطاع.	0.669	0.0000

المصدر: تم إعداده بناءً على مخرجات SPSS 24.

يتبين لنا أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية 0،05≥ α وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

الجدول (06):معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال مقومات ومتطلبات تخفيض مخاطر التقاضي كأحد أسس نجاح الشراكة بالقطاع والدرجة الكلية للمجال

الرقم	العبارة	معامل بيرسون للارتباط	مستوى الدلالة
12	يعد إصلاح نظم الرقابة والمساءلة وتبني الحوكمة المالية والشفافية في مؤسسات القطاع مطلب ضروري لتعزيز الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية.	0.671	0.0000
13	ضرورة إجراء التعديلات القانونية الملائمة في قانون الصفقات العمومية.	0.751	0.0000
14	ضرورة تنمية إدراك المقاولين لأهمية المخاطر القضائية التي يواجهونها، حيث يمكن للجامعة أن تقود حملات التوعية والتثقيف وإعداد مخطط للتكوين والتأهيل المهني والتربصات الدورية لأغراض تطوير الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية.	0.663	0.0000

المصدر: تم إعداده بناءً على مخرجات SPSS 24.

يتبين لنا أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية 0،05≥ α وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

ب–ثبات الاستبيان: يتم اعتماد معامل الفاكورمباخ كمعامل لدراسة الثبات كما يلي:

الجدول(07) : معامل ألفا كرومباخ لقياس ثبات الاستبيان

الرقم	العبارة	عدد الفقرات	ألفا كرومباخ	الصدق الذاتي
1	تقييم عوامل نجاح أو فشل الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية	06	0.731	0.779
2	آثار الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة شركات البناء على نجاح الشراكة بالقطاع	05	0.789	0.799
3	مقومات ومتطلبات تخفيض مخاطر التقاضي كأحد أسس نجاح الشراكة بالقطاع	03	0.712	0.786
	المحاور إجمالا	14	0،841	0،859

المصدر: تم إعداده بناءً على مخرجات SPSS 24.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة ألفا كرومباخ مرتفعة في كل وتراوحت بين(0.712-0.789) ، بينما بلغت للمحاور إجمالا (0،841) وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال وتراوحت (0.779-0.786)، بينما بلغت للمحاور إجمالا (0،859)وهذا يعني أن الثبات دال إحصائيا

III- تحليل نتائج الدراسة الميدانية

لإستخلاص النتائج تم إستخدام برنامج التحليل الإحصائي المعروف SPSS 24 بهدف الحصول على المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية في دراسة إتجاهات آراء العينة، حيث تضمن الإستبيان 14 سؤالاً موزعة على 03 محاور إعتماداً على مقياس ليكرت الثلاثي (Likert Scale) لتأتي النتائج وفق الترتيب التالي:-

3-1 نتائج مرحلة تجميع الإستبيان، المعطيات الوصفية لعينة الدراسة

أعطت عملية تجميع و فرز الإستبيان النتائج التالية:-

الجدول (02): معطيات حول الإستبيان والفترة التجميعية

البيان	العدد	الإستبيان		نسبة الإستجابة %		النسبة إجمالية %
		الورقي	الإلكتروني	الورقي	الإلكتروني	
عدد الإستمارات الموزعة	37	28	09	100	100	100
عدد الإستمارات المسترجعة	33	26	07	92.86	77.78	89.19
عدد الإستمارات الملغاة	3	2	1	07.14	11.111	08.11
عدد الإستمارات الملائمة	30	24	06	85.71	66.67	81.081

المصدر: تم إعداده بناءً على عملية جمع وفرز الاستبيان.

في حين جاءت نتائج تحليل المعطيات الوصفية لعينة الدراسة بالشكل التالي:-

الجدول (03): المعطيات الوصفية لعينة الدراسة

المتغيرات الوصفية		التكرار	النسبة %
ملكية رأس المال	عام	13	43.33
	خاص	17	56.67
نوع الأشغال	البناء	11	36.67
	الطرق	04	13.33
	الصرف الصحي	02	06.67
	أشغال عمومية	13	43.33

الجنس	ذكر	22	73.33
	أنثى	08	26.67
السن	أقل من 30 سنة	04	13.33
	من 30 إلى 45 سنة	21	70
	أكثر من 45	05	16.67
المستوى العلمي	ليسانس	14	46.67
	ماستر	13	43.33
	ماجستير	03	10
	دكتوراه	00	00
الوظيفة	مقاول	17	56.67
	رئيس مصلحة	02	06.66
	إداري	11	36.67
الخبرة	أقل من 5 سنوات	09	30
	من 5 إلى 10 سنوات	15	50
	أكثر من 10 سنوات	06	20

المصدر: تم إعداده بناءً على مخرجات SPSS 24. .

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب مفردات العينة هم من المقاولون الخواص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 45 سنة يمارسون نشاط البناء والأشغال العمومية ثم إصلاح الطرق والصرف الصحي، ويتميزون بمستوى علمي مقبول نسبياً وبخبرة مهنية كبيرة تتراوح ما بين 5 و 10 سنوات، وهذا يعطي إشارة أولية هامة وقوية حول جودة وموضوعية النتائج وموثوقيتها مبدئياً.

3-2 تحليل محاور الدراسة :جاءت النتائج كما يلي:-

3-2-1 تقييم عوامل نجاح أو فشل الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية

الجدول (08): تقييم عوامل نجاح أو فشل الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الدلالة	الإتجاه العام
01	هل تؤيد الشراكة بين القطاع العام والخاص في قطاع البناء والأشغال العمومية.	2.555	0.751	0.0000	موافق
02	تساهم هذه الشراكة في تجسيد أهداف السياسة الإقتصادية والمالية بالجزائر من خلال توفير فرص العمل وتطوير البنى التحتية ودعم المنافسة المحلية والتنمية الإقتصادية وغيرها.	2.667	0.734	0.0000	موافق
03	يعتبر تخلف البنية التحتية وسياسات التمويل أهم عوائق نجاح الشراكة في مجال البناء والأشغال العمومية.	2.63	0.629	0.0000	موافق
04	تساهم برامج الإنعاش الإقتصادي بدور هام في نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع البناء والأشغال العمومية.	2.815	0.557	0.0000	موافق
05	مازال طول الإجراءات الإدارية لدراسة المشاريع والتوزيع الإقليمي غير المتوازن لمشاريع البناء والأشغال العمومية يؤثر على نجاعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا القطاع.	2.704	0.669	0.0000	موافق
06	ما زالت الجزائر تفتقر لمثل هذه الشراكات في القطاعات الإستراتيجية خلافاً لقطاع البناء والأشغال العمومية.	2.741	0.594	0.0000	موافق

المصدر: تم إعداده بناءً على مخرجات SPSS 24.

من خلال الجدول تؤكد العينة على التأثير الهام الذي تلعبه الشراكة بين القطاع العام والخاص في قطاع البناء والأشغال العمومية لاسيما في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية والمالية الوطنية ودعم الهياكل التحتية وتوفير فرص العمل وتجسيد البرامج والسياسات التنموية وغيرها من المنافع المترتبة عن تطبيق الشراكة في هذا القطاع الحيوي في سياق التنمية المستدامة، كما تعتبر العينة أن تخلف السياسات المالية أحد العوائق التي تعيق تطور هذا الأسلوب في الجزائر، في حين يعتبرها البعض أحد الدوافع الرئيسية نحو تبني الشراكة في هذا القطاع في ظل سياسات التقشف وإنخفاض الموارد البترولية، ومن جهةٍ أخرى تعتبر العينة أن طول الإجراءات الإدارية لدراسة المشاريع العمومية وتوزيعها الإقليمي غير المتوازن يبقى يؤثر بدرجة كبيرة على نجاعة هذه الشراكة في هذا القطاع، كما تؤيد العينة ضرورة تعميم تجربة الشراكة في قطاع البناء والأشغال على باقي القطاعات الأخرى لاسيما الخدمات العمومية كالصحة والتعليم وغيرها.

3-2-2 آثار الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة شركات البناء على نجاح الشراكة بالقطاع جاءت النتائج كما يلي:-

الجدول (09): آثار الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة شركات البناء على نجاح الشراكة بالقطاع

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الدلالة	الإتجاه العام
07	تساهم الأحكام القضائية بدور هام في تثبيط نمو ونجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع البناء والأشغال العمومية.	2.444	0.64	0.0000	موافق
08	يعتبر نقص الخبرة وغياب مخطط للتكوين وتأهيل المقاولين وتسيير وهيكلة إدارية غير ملائمة للمشاريع أحد أهم الأسباب وراء إرتفاع مخاطر التقاضي في قطاع البناء والأشغال العمومية.	2.63	0.741	0.0000	موافق
09	تعتبر المخاطر والأحكام القضائية الصادرة في مواجهة المقاولين أحد أهم الأسباب وراء إرتفاع التلاعبات المالية التي يعرفها قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر.	2.593	0.694	0.0000	موافق
10	تنعكس المخاطر والأحكام القضائية الصادرة في مواجهة المقاولين على نوعية وكفاءة الإنجاز والتوقيت الزمني لتقديم المشاريع.	2.556	0.577	0.0000	موافق
11	ترتبط الأحكام القضائية بجزء هام بالجانب الضريبي لاسيما تحديد الوعاء الضريبي والتصريحات الجبائية والغرامات وغيرها.	2.556	0.64	0.0000	موافق

المصدر: تم إعداده بناءً على مخرجات SPSS 24.

من خلال الجدول نلاحظ إتجاه توافقي عام نحو قبول العينة للتأثيرات الهامة للأحكام القضائية الصادرة في مواجهة شركات البناء والأشغال العمومية على نجاعة وفعالية الشراكة بين القطاع العام والخاص، فالعينة تعتقد أن الأحكام القضائية تساهم بدور محوري في تثبيط نمو ونجاح الشراكة في القطاع وهي أحد الأسباب التي تؤدي إرتفاع حالات الغش والإحتيال والتلاعب المالي التي يعرفها القطاع في ظل تضخم الغلافات المالية المخصصة له، مما ينعكس بالضرورة على جودة وكفاءة إنجاز المشاريع التنموية، وترجع العينة أسباب إرتفاع مخاطر التقاضي في قطاع البناء والأشغال العمومية إلى نقص الخبرة وعدم إلمام شركات البناء والأشغال العمومية والمقاولين عموماً بالإلتزامات القانونية والقضائية الملقاة على عاتقهم في ظل تدني المستويات التعليمية وغياب مخطط للتكوين وتأهيل المقاولين وتسيير وهيكلة إدارية غير ملائمة للمشاريع المقاولاتية.

3-2-3 مقومات ومتطلبات تخفيض مخاطر التقاضي كأحد أسس نجاح الشراكة بالقطاع

تُعطى النتائج كالآتي:-

الجدول (10): مقومات ومتطلبات تخفيض مخاطر التقاضي كأحد أسس نجاح الشراكة بالقطاع

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الدلالة	الإتجاه العام
12	يعد إصلاح نظم الرقابة والمساءلة وتبني الحوكمة المالية والشفافية في مؤسسات القطاع مطلب ضروري لتعزيز الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية.	2.63	0.63	0.0000	موافق
13	ضرورة إجراء التعديلات القانونية الملائمة في قانون الصفقات العمومية.	2.185	0.557	0.0000	حيادي
14	ضرورة تنمية إدراك المقاولين لأهمية المخاطر القضائية التي يواجهونها، حيث يمكن للجامعة أن تقود حملات التوعية والتثقيف وإعداد مخطط للتكوين والتأهيل المهني والتربصات الدورية لأغراض تطوير الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية.	2.667	0.555	0.0000	موافق

المصدر: تم إعداده بناءً على مخرجات SPSS 24.

من خلال الجدول تؤكد العينة على أهم المقومات والمتطلبات الخاصة بتخفيض مخاطر التقاضي كأحد أسس نجاح الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتي تشمل أساساً: (1) إصلاح نظم الرقابة والمساءلة وتبني الحوكمة المالية والشفافية في مؤسسات القطاع كمطلب ضروري لتعزيز الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية؛ (2) ضرورة تنمية إدراك المقاولين لأهمية المخاطر القضائية التي يواجهونها، حيث يمكن للجامعة أن تقود حملات التوعية والتثقيف وإعداد مخطط للتكوين والتأهيل المهني والتربصات الدورية لأغراض تطوير الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية؛ (3) تدعيم الشراكة على المستوى الولائي بدعم الإستثمار العمومي الخاص وتبني التكنولوجيا والنظم المالية المتطورة في تقدير إيرادات وتكاليف المشروع وتحسين صيغ التمويل وعدم مركزية مشاريع البنى التحتية و التي تتسبب في تفاوت التنمية بين الولايات والبلديات لاسيما في الجنوب و وضع مخطط للتكوين والتأهيل المهني والإرشاد المقاولاتي المستمر، فهذه المجالات يمكن أن تؤثر بشكل هام في مستوى جودة الشراكة بين القطاع العام والخاص في قطاع البناء والأشغال العمومية.

القرار الإحصائي:

- و تعطى نتائج الإختبارات الإحصائية ملخصةً في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): النتائج النهائية لإختبار الفرضيات بإستخدام إختبارات العينة الأحادية **(One Sample Test)**

الفرضيات	إحصائية الإختبار T		مستوى الدلالة	معامل الخطأ	القرار الإحصائي
	تقدير إحصائية الإختبار T_C^*	القيمة الجدولية لـ T			
الفرضية رقم (01)	17.953	02.015	0.000	0.05	قبول الفرضية
الفرضية رقم (02)	25.60				قبول الفرضية
الفرضية رقم (03)	17.109				قبول الفرضية
الفرضية الأساسية	19.4176	02.015	0.000	0.05	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات **(SPSS 20)**

من خلال المعاينة الميدانية والتحليل الاحصائي لأثر الاحكام القضائية على نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الاشغال العمومية والبناء **تم قبول الفرضيات الفرعية الثلاثة** بحيث أن:

* - تقدر إحصائية الإختبار T_C لكل فرضية بناءاً على المتوسط الحسابي لمجموع القيم T لأسئلة كل محور مقسوماً على عددها.

-هناك العديد من العوامل المؤسساتية التي تلعب دوراً هاماً في نجاح أو فشل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية هامة ما بين آثار الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة المقاولين و نجاح الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية في سياق التنمية المستدامة بالجزائر.

-: توجد بعض المقومات والمتطلبات التي تؤدي دوراً هاماً في تخفيض مخاطر التقاضي كأحد أسس نجاح الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر.

وقبول الفرضية الرئيسية وبالتالي هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية هامة ما بين الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة شركات البناء والأشغال العمومية و نجاح الشراكة بين القطاع العام والخاص في هذا القطاع.

IV- النتائج والتوصيات

إن إهتمام الرأي العام الذي يسود قطاع البناء والأشغال العمومية حالياً غالباً ما يركز على تلك المواقف التي تنطوي على دعاوى ومخالفات قانونية متجاهلاً المواقف الأخرى المتعددة التي يتميز فيها عمل شركات البناء والأشغال العمومية بالعناية والكفاءة في إنجاز المشاريع، وقد إعتبر البعض أن النمو السريع لمشاريع البناء والأشغال في سياق البرامج التنموية دون إستعداد هذه الشركات لتحمل إلتزاماتها القانونية كان أحد الأسباب التي أدت إلى وقوعها في مشاكل قضائية، فبسبب نقص وعيهم حول طبيعة المشاريع الإنشائية تصاعدت وتيرة الدعاوى القضائية الصادرة ضدهم في السنوات الأخيرة، وفي هذا السياق يمكن إعتبار الشراكة أحد الحلول الناجعة لهذا النوع من المشاكل القانونية والقضائية التي تتطلب ضرورة إعادة النظر في شكل الأطر القانونية والإدارية والتمويلية التي تحكم هذه الشراكات، وفي هذا السياق توصي الدراسة بضرورة أخذ الإجراءات التالية بعين الإعتبار:-

- يؤدي غياب إستراتيجية واضحة لدور القطاع الخاص في الشراكة بقطاع البناء والأشغال العمومية ضمن إستراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة بالجزائر إلى عدم فعالية هذه الشراكة، وهو ما يتطلب ضرورة إعادة التفكير في مستقبل هذه الشراكة بوضع خطط عمل وطنية شاملة و دور القطاع الخاص فيها تحديداً؛

- ضرورة توعية شركات البناء والأشغال العمومية والمقاولين عموماً بمسؤولياتهم القانونية والقضائية عن طريق التعريف بها و وجوب تحديد مسؤولياتهم المدنية والجنائية إتجاه مختلف الأطراف، وإصدار النصوص التشريعية التي توفر الحماية والإستقلالية لهم قبل تعداد الأفعال التي تعد خروجاً عن العقد والتي تفرض عقاباً جزائياً أو مدنياً وذلك بربط كل حالة بظروفها وملابساتها،؛

- ضرورة تبني نظم الحوكمة المالية والقانونية والرقابة والشفافية ونظم المعلومات المالية لتحسين الكفاءة الإقتصادية في إدارة المشاريع الإنشائية ومنع عمليات الغش والتحايل والتلاعب المالي والتهرب الضريبي التي تسود القطاع والتعريف بآثار هذه العمليات على الإقتصاد الوطني، وأهمية إستخدام الشراكة كآلية تفاعلية في علاقة الدولة بمؤسسات القطاع في إطار السياسة الحكومية العامة لتطوير المؤسسات الإقتصادية الجزائرية؛

- الإستفادة من تجارب الدول العربية والأجنبية في تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الملاحق:-

الملحق رقم (01): الإستبيان

تمهيد:-

في إطار إنجاز الدراسة الموسومة بـ " **الأحكام القضائية وأثرها على نجاح الشراكة في الجزائر – إستطلاع رأي عينة من المقاولين وموظفي مديرية الأشغال العمومية بولاية الأغواط-**"، نأمل من سيادتكم المشاركة معنا من خلال تفضلكم بالإجابة على أسئلة الإستبيان المرفقة بهذا النص بوضع إشارة (X) في الخانة المطلوبة.

المحور الأول: البيانات الأولية

1- إسم المؤسسة (إختياري):----------/الولاية:----------

2- نوع رأسمال: عمومي: ☐ خاص: ☐ مختلط: ☐

3- نوع الأشغال التي تمارسها: البناء: ☐ الطرق ☐ الري ☐ الأشغال الصناعية والميكانيكية والأشغال الكهربائية: ☐ أشغال الصرف الصحي: ☐ أخرى: حددها:----------

4- الجنس: ---------/العمر:------ عاماً.

5- المستوى العلمي: ---------- /الوظيفة المهنية: ----------/الخبرة المهنية:------- عاماً.

الرقم	العبارة	موافق	حيادي	غير موافق
المحور الثاني: تقييم عوامل نجاح أو فشل الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر				
01	هل تؤيد الشراكة بين القطاع العام والخاص في قطاع البناء والأشغال العمومية.			
02	تساهم هذه الشراكة في تجسيد أهداف السياسة الإقتصادية والمالية بالجزائر من خلال توفير فرص العمل وتطوير البنى التحتية ودعم المنافسة المحلية والتنمية الإقتصادية وغيرها.			
03	يعتبر تخلف البنية التحتية وسياسات التمويل أهم عوائق نجاح الشراكة في مجال البناء والأشغال العمومية.			
04	تساهم برامج الإنعاش الإقتصادي بدور هام في نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع البناء والأشغال العمومية.			
05	مازال طول الإجراءات الإدارية لدراسة المشاريع والتوزيع الإقليمي غير المتوازن لمشاريع البناء والأشغال العمومية يؤثر على نجاعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا القطاع.			
06	ما زالت الجزائر تفتقر لمثل هذه الشراكات في القطاعات الإستراتيجية خلافاً لقطاع البناء والأشغال العمومية.			
المحور الثالث: آثار الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة المقاولين على نجاح الشراكة في قطاع البناء والأشغال				
07	تساهم الأحكام القضائية بدور هام في تثبيط نمو ونجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع البناء والأشغال العمومية.			
08	يعتبر نقص الخبرة وغياب مخطط للتكوين وتأهيل المقاولين وتسيير وهيكلة إدارية غير ملائمة للمشاريع أحد أهم الأسباب وراء إرتفاع مخاطر التقاضي في قطاع البناء والأشغال العمومية.			

09	تعتبر المخاطر والأحكام القضائية الصادرة في مواجهة المقاولين أحد أهم الأسباب وراء إرتفاع التلاعبات المالية التي يعرفها قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر.			
10	تنعكس المخاطر والأحكام القضائية الصادرة في مواجهة المقاولين على نوعية وكفاءة الإنجاز والتوقيت الزمني لتقديم المشاريع.			
11	ترتبط الأحكام القضائية بجزء هام بالجانب الضريبي لاسيما تحديد الوعاء الضريبي والتصريحات الجبائية والغرامات وغيرها.			
المحور الرابع: مقومات ومتطلبات تخفيض مخاطر التقاضي كأحد أسس نجاح الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية				
12	يعد إصلاح نظم الرقابة والمساءلة وتبني الحوكمة المالية والشفافية في مؤسسات القطاع مطلب ضروري لتعزيز الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية.			
13	ضرورة إجراء التعديلات القانونية الملائمة في قانون الصفقات العمومية.			
14	ضرورة تنمية إدراك المقاولين لأهمية المخاطر القضائية التي يواجهونها، حيث يمكن للجامعة أن تقود حملات التوعية والتثقيف وإعداد مخطط للتكوين والتأهيل المهني والتربصات الدورية لأغراض تطوير الشراكة في قطاع البناء والأشغال العمومية.			

ملاحظات أساسية:-

* نجاح الدراسة مرهون بدقة إجابة السادة المبحوثين لذا يرجى إعتماد الدقة في إختيار الإجابة المعبرة عن قناعتك؛
* الإجابة على كل فقرة من فقرات الإستبانة وفق مدرج الإجابة تكون بوضع علامة مميزة مثل X؛
* المعلومات الواردة تستخدم حصراً لأغراض البحث العلمي؛
* الباحث مستعد للإجابة عن أية تساؤلات أخرى مرتبطة بالدراسة.

قائمة المراجع العربية

- إبراهيم شاشو. (2010). عقد المقاولة في الفقه الإسلامي. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية*، 743.
- أحمد بوعشيق. (2009). عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص: سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب، . *المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي* (صفحة 01). الرياض: المملكة العربية السعوية.
- السعيد دراجي. (2014). عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية فعالة لتمويل التنمية المحلية. *مجلة العلوم الإنساني*، 315.
- حسين رحيم و زوينة بن فرج. (2014). العقود طويلة الأجل بين الإتجاهات المحلية و تطبيق معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول. *دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات* (صفحة 750). ورقلة: جامعة ورقلة.
- خديجي أحمد. (2006). نطاق المسؤولية العشرية – دراسة مقارنة . تأليف خديجي أحمد، *نطاق المسؤولية العشرية – دراسة مقارنة* (صفحة 07). ورقلة: جامعة ورقلة.
- عبد القادر قدوري ، كمال معيوف. (2017). نظام الشراكة بين القطاع العام و الخاص كنموذج لتمويل مشاريع البني التحتية، *إستراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة* (صفحة 07). الشلف: جامعة الشلف.
- عمار بوضياف. (2014). *شرح تنظيم الصفقات العمومية*،. الجزائر: جسور للنشر و التوزيع.
- مدوري زايدي. (بدون تاريخ). مسؤولية المقاول و المهندس المعماري في القانون الجزائري. تأليف مدوري زايدي، *مسؤولية المقاول و المهندس المعماري في القانون الجزائري* (صفحة 10). تيزي وزو: جامعة تيزي وزو.
- موظف بمصلحة التمتير، مؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير (BATISUD). (05 12, 2018). دورة المبيعات في مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية، ورقلة. (موظف بمصلحة التمتير، المحاور)
- نبيل صقر. (2010). *تنظيم الصفقات العمومية* . الجزائر: دار الهدى.

قائمة المراجع الاجنبية

- IOB Study. (2013, april 4). *oecd.* Retrieved from Public-Private Partnerships in developing countries: http://www.oecd.org/dac/evaluation/IOBstudy378publicprivatepartnershipsindevelopingcountries.pdf
- Ojha, P. K. (2016). Role of public private partnership in health sector for sustainable development. *nternational Journal of Applied Research*, 770.
- worldbankgroup. (2016, febrery 2). *worldbankgroup.* Retrieved from Public-Private Partnerships: https://ieg.worldbankgroup.org/Data/reports/lp_Health_PPP_1116.pdf
- Yadav, C. S. (2011). Eeploring Public Private Partnerships in Zambia. In C. S. Yadav, *Eeploring Public Private Partnerships in Zambia* (p. 12). Zambia: Case Study